الأمم المتحدة

A/55/346

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقريرا مؤقتا مقتضبا عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، كمال حسين، وذلك وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٨/٢٠٠٠ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥١/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

* A/55/150.

** وفقا للفقرة ١ من الجزء جيم، من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، يُقدم هذا التقرير في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠ كيما يأخذ ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأقصى ما يمكن من آخر المعلومات في الاعتبار.

131000 131000 00-63508 (A)
0063508

تقرير مؤقت قدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٨	٣
ثانيا – التطورات الرامية إلى تعزيز عملية السلام (نيسان/أبريل تموز/يوليه ٢٠٠٠)	٩-٢٠	٥
ثالثا – استئناف الصراع (حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٠)	٢١-٢٦	٧
رابعا – أثر استمرار الصراع والجفاف والتشرد على الحالة الإنسانية	٢٧-٣٧	٩
خامسا – حالة حقوق الإنسان (حزيران/يونيه آب/أغسطس ٢٠٠٠)	٣٨-٥٧	١٢
سادسا – الملاحظات الختامية	٥٨-٦٤	١٧

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس دولة أفغانستان الإسلامية من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان	١٩

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير الرابع الذي يقدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. فقد قدم في آذار/مارس ١٩٩٩ أول تقرير له (E/CN.4/1999/40) إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين، وقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تقريراً مؤقتاً ثانياً (A/54/422) إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، وقدم في آذار/مارس ٢٠٠٠، تقريراً ثالثاً (E/CN.4/2000/33) إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين.

٢ – وأُعد التقرير الأول عقب زيارة شملت كابل وإسلام أباد وبيشاور، حيث أُجريت في آذار/مارس ١٩٩٩ مقابلات مع مجموعات من اللاجئين الأفغان. وسبقت التقرير المؤقت الذي رُفع إلى الجمعية العامة زيارة إلى كيتا وقندهار في أيار/مايو ١٩٩٩، وإلى كابل وإسلام أباد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وذلك على إثر ورود مزاعم بحصول انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نجمت عن تجدد الصراع في الأراضي الجبلية الوسطى في أفغانستان، وبصورة خاصة الصراع الذي دار في باميان في أيار/مايو، وفي سهول الشمالي، شمال كابل، في تموز/يوليه ١٩٩٩. وكان الهدف من زيارات المقرر الخاص جمع معلومات مباشرة بنفسه. ففي أيار/مايو، قابل بعض اللاجئين، من بينهم نساء وأطفال كانوا قد وصلوا حديثاً من هازاراجات. وفي كابل، قابل أشخاصاً شُردوا بالقوة من سهول الشمالي في تموز/يوليه ١٩٩٩. ورافقته في زيارته إلى كابل، المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، رادهيكا كوماراسوامي التي عالجت المسائل المتصلة بحقوق المرأة بشيء من التفصيل في تقرير منفصل لاحق (E/CN.4/2000/68/Add.4).

٣ – وقبل وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، توجه المقرر الخاص إلى جمهورية إيران الإسلامية حيث زار طهران ومشهد. وزار مركزاً للراغبين في العودة طوعاً إلى ديارهم موجوداً في شهار ششمه ومركز فرز اللاجئين في مشهد. وتمكن المقرر الخاص من مقابلة لاجئين من مختلف الأعمار والمجموعات الإثنية وبخاصة من النساء ، اللائي كن بغالبيتهن أرامل، يضطلعون بدور رب الأسرة. وأمضى نصف يوم في حي غولشهر في مشهد حيث يتركز عدد كبير من اللاجئين الأفغان. وزار المقرر الخاص المكتبة التي تساهم في دعمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حيث التقى بعدد من الطلاب والطالبات، كما زار مركزاً لتطوير المهارات تُدرب فيه المراهقات على استخدام الحواسيب وغير ذلك من المهارات. وثمة منشأة تشهد بصورة خاصة على ما يتركه الصراع المسلح الطويل من عواقب مأساوية في أفغانستان، تتمثل في روضة أطفال مخصصة لأيتام الحرب الآتي معظمهم من الأراضي الجبلية الوسطى في هازاراجات.

٤ – وفي طهران، عقد المقرر الخاص لقاءات مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، ومن بينهم محمد ابراهيم طاهريان رئيس المكتب الرئيسي المعني بشؤون أفغانستان، في وزارة الخارجية، وحجة الإسلام ابراهيمي، مستشار وزير الداخلية والمدير العام لمكتب شؤون الأجانب والمهاجرين الأجانب. ومحسن أمين زاده نائب الوزير عن شؤون غرب آسيا في وزارة الخارجية؛ و م. دانش يزدي المدير العام للشؤون الاجتماعية والدولية في وزارة الخارجية. وفي مشهد، اجتمع بالسيد علي أكبري مستشار الحاكم العام لمقاطعة خراسان لشؤون أفغانستان،؛ وبالمدير العام لمكتب شؤون الأجانب والمهاجرين الأجانب في خراسان، م. علما.

٥ – ويود المقرر السياسي الإعراب عن تقديره لمكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في جمهورية إيران الإسلامية، ورئيس البعثة، ومفوضية شؤون اللاجئين وموظفي هذه

الجهات لما قدموه من مساعدة. كما يود الإعراب عن امتنانه لمكتب بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان الكائن في طهران وللممثلين الموجودين في جمهورية إيران الإسلامية عن برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة.

٦ - لم يغب قط عن بال المقرر الخاص أن ولايته الأساسية، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٣٧ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤، تتمثل في بحث حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، بغرض وضع مقترحات تؤدي إلى المساهمة في ضمان حماية حقوق الإنسان لجميع سكان البلاد حمايةً كاملة، قبل انسحاب سائر القوات الأجنبية وأثناءه وبعده. وقد سعى دوماً إلى الحصول على شهادات مباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني الدولي. وجُمعت تلك الشهادات من خلال الزيارات التي شملت كابل وقندهار ومن اللاجئين في بيشاور وكيتا وإسلام أباد وطهران ومشهد وغير ذلك من الأماكن. وكان الدافع من تقريريه السابقين تقديم تقييم شامل وتبيان الأسباب الجذرية الكامنة وراء ما يوصَف عامةً بأنه حالة مروعة تسود حقوق الإنسان ووضع توصيات بشأن ما يمكن اتخاذه من تدابير فعالة لتحسين هذه الحالة. وفيما يلي الوصف الذي ورد في آخر تقارير الأمين العام (A/54/918-S/2000/581) عن الحالة السائدة حالياً:

”ما زالت الحالة التي يعيشها شعب أفغانستان تبعث على الأسى. إذ بعد مضي أربعة أعوام على استيلاء طالبان على كابل، يشْبه الزوار المدينة بمدينة نُسفت بالمتفجرات بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، باستثناء أن المرء لا يرى أي أعمال لإعادة الإعمار ولا أمل في نفوس سكانها يبشر بالتحسن. وفي جميع أنحاء أفغانستان تزداد عملية الإفقار الشديد، وهي تتفاقم بفعل أسوأ حالة جفاف تشهدها البلاد منذ ٣٠ عاماً. وبعد انقضاء ما يربو على ٢٠ عاماً على اجتياح أفغانستان في عام ١٩٧٩ وإنفاق بلايين الدولارات على تمويل الجهود الحربية المتعاقبة الحرب، ما برحت أفغانستان دولة تعيش أزمة حادة - فمواردها استُنفدت، ونخبتها الفكرية في المنفى، وشعبها محروم حقوقه، وهياكلها السياسية التقليدية محطمة ومؤشراتها في مجال التنمية البشرية من بين الأدنى عالمياً“.

٧ - وتفيد الأنباء بأن الجفاف الشديد الذي ضرب معظم أنحاء أفغانستان يدمر سبل الرزق التي يعتاش منها ما يزيد على مليون نسمة. وتفيد التقارير بأن حوالي ٨٠ في المائة من الماشية العائدة لبدو كوشي قد نفقت. وحوض أرغون الذي كان يمدّ ٥٠٠ ٠٠٠ مزارع ويمد سكان مدينة قندهار بالمياه على مدى الـ ١٥ عاماً الماضية قد جف، مثلما حدث لـ ٨ أنهر من أصل ١٠ موجودة في المنطقة كما تفيد التقارير. ووفقاً لتقييم دولي، نجمت عن هذه الأحداث كلها كارثة إنسانية وبيئية في أفغانستان. ولا يمكن التهاون في أهمية تقديم المساعدات الإنسانية من أجل إبقاء المتضررين من الجفاف على قيد الحياة. ويرد في الفرع الرابع أدناه وصف للأثر الذي يتركه الصراع المتواصل والجفاف.

٨ - وفي العام الجاري، اضطُلع باستعراضات مكثفة في مجال السياسة العامة داخل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي واجتماعات إقليمية واجتماعات دولية مختلفة، بما فيها اجتماعات ضمت ممثلين عن البلدان المجاورة. ويزداد الإقرار بضرورة تحديد أهداف استراتيجية بوضوح. ويُرى أن ثمة حاجةً إلى بذل جهود دؤوبة ومتضافرة لتنفيذ تدابير

فعالة من أجل إنهاء هذا الصراع الذي امتد لعشرين عاماً وأسفر عن دمار هائل وتسبب بمعاناة هائلة لشعب هذا البلد السيئ الحظ. وهناك أيضا حاجة إلى دفع عملية السلام قدماً وإلى مرحلة انتقالية تدريجية تؤلَف فيها حكومة متعددة الإثنيات وواسعة القاعدة وممثلة للشعب تمثيلاً حقا. إن حكومة من هذا النوع هي وحدها القادرة على الاضطلاع بإعادة البناء التي لا تشمل الهياكل الأساسية المادية فحسب بل أيضاً مؤسسات تصريف الشؤون العامة وذلك داخل إطار دستوري وقانوني يتفق مع معايير حقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية، التي ما زالت أفغانستان طرفا فيها.

ثانيا – التطورات الرامية إلى تعزيز عملية السلام (نيسان/أبريل – تموز/يوليه ٢٠٠٠)

الممثل الشخصي للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان

٩ – قام الممثل الشخصي للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان بزيارة قندهار وكابل لعقد مباحثات مع زعماء طالبان، كما سافر إلى دوشانبه في ١٩ نيسان/أبريل للتحادث مع قادة الجبهة الوطنية. ونقل الممثل الشخصي إلى جميع الأطراف ما يشعر به مجلس الأمن من قلق شديد أُعرب عنه في البيان الرئاسي الذي أُدلي به باسم مجلس الأمن في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/12) والمتعلق بالتقارير التي أفادت بأن طرفي الصراع كليهما يستعدان لاستئناف القتال على نطاق واسع، وبالنتائج التي قد يستتبعها عدم الاكتراث لقلق مجلس الأمن. وعلى الرغم من عدم صدور أي التزام من أي من الطرفين، أعلن كلاهما أن أي أعمال عسكرية ينفذها عنصر من جانب كل منهما ستكون لدواع دفاعية صرف.

١٠ – ومن بين المسائل الأخرى التي ناقشها الممثل الخاص كيفية تنظيم العملية السلمية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتشكيل حكومة واسعة القاعدة ومتعددة الإثنيات وممثلة للشعب تمثيلاً تاما، ودور الملاّ محمد عمر فيها؛ وعلاقات الطرفين مع القوى الخارجية ومنها باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وجمهوريات آسيا الوسطى والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية؛ وطلب مجلس الأمن في الفقرة ٢ من قراره ١٢٧٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى طالبان تسليم أسامة بن لادن؛ ومسألة الإرهاب على نطاق أشمل وبصورة أكثر تحديدا، الزعم بوجود معسكرات تدريب لمقاتلين أجانب في مناطق يسيطر عليها طالبان؛ ومواصلة تدخل بلدان ثالثة في شؤون أفغانستان ومشاركة أجانب في القتال؛ وإنتاج المخدرات والاتجار بها؛ وأثر فرار اسماعيل خان من أحد سجون قندهار؛ والعلاقات بين مختلف زعماء الجبهة الموحدة، ومنهم أحمد شاه مسعود وعبد الرشيد دستم وعبد الملك؛ ومشاركة الطرفين المتحاربين في لويا جيرغا (Loya Jirgah) وهي جمعية أفغانية تقليدية كبرى ربما تدعى إلى الانعقاد.

١١ – وعلى غرار ما فعله المقرر الخاص في رسالته المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (أنظر المرفق)، أهاب الممثل الشخصي بكلا الطرفين عدم استهداف السكان المدنيين لدى التقاتل، وناقش المسائل المتصلة بالإفراج عن السجناء السياسيين وسجناء الحرب، وبمزاعم حصول انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والتقارير المتعلقة بفصل الموظفات المدنيات من الدوائر الحكومية والمسائل المتعلقة بنوع الجنس.

١٢ – إن وحدة الشؤون المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ومن أهدافها تحسين حالة حقوق الإنسان بوقف الإساءة في المعاملة من خلال الإقناع بدلاً من الشجب، نجحت في إيفاد موظفين في مجال الشؤون المدنية

إلى هرات وكابل وقندهار وجلال أباد. وإلى الآن، لم يُسمح بفتح مكتب في مزار شريف.

منظمة المؤتمر الإسلامي: محادثات جدة (آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٠)

١٣ - إثر مبادرة دبلوماسية قدمها السيد محمد خاتمي رئيس جمهورية إيران الإسلامية في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بوصفه رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي عقدت محادثات بين الفصائل المتحاربة في أفغانستان حضرها ممثلي الخاص بصفة مراقب. وتمخضت المحادثات التي تمت برئاسة السيد ظريف نائب وزير الخارجية الإيراني عن اتفاق لعقد جولة ثانية من المحادثات جرت في جدة في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو. وأدت هذه المحادثات إلى اتفاق بين الطرفين للتبادل الشامل لأسرى الحرب يتم بواسطة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتم إنشاء فريق خاص يضم ممثلين لجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والأمين العام لتيسير تنفيذ الاتفاق. ووافق الجانبان على احترام التزامهما الحالي بعدم استهداف السكان المدنيين وبالسماح لقوافل المساعدة الإنسانية بالوصول دون إعاقة إلى السكان المدنيين على جانبي خط المواجهة.

١٤ - في ٢١ حزيران/يونيه كان من المقرر أن تقوم كل من القوتين المتحاربتين في أفغانستان بتفتيش سجون القوة الأخرى استعدادا لتبادل الأسرى. ووصل وفد يتألف من ستة أشخاص برئاسة محمد صالح الكابل في ١ حزيران/يونيه بالنيابة عن قوات الجبهة المتحدة. ووصل وفد طالبان برئاسة مولاي حميد الله إلى وادي بنجه شبر وقام فريق الجبهة المتحدة بزيارة السجون في كابل وقندهار. وتتفاوت الإحصاءات المتعلقة بعدد الأسرى. فطبقا للجبهة المتحدة فقد ذُكر أن طالبان تحتجز ١ ٢٠٠ من مؤيدي الجبهة المتحدة ويتراوح عدد المقاتلين الذين قُبض عليهم أثناء القتال بين ٦٠٠ و ٧٠٠ شخص. وذُكر أن عدد أسرى طالبان في تالقان يصل إلى ٧٠٠ شخص ولكن وطبقا لما ذكره أحد كبار المسؤولين في طالبان فإن ذلك العدد لا يزيد عن ٤٠٠ شخص. وأثيرت اتهامات بأن طالبان ولتفادي تبادل الأسرى في مزار شريف وسمنكان وساريبول قد قامت بإعدام ٨٩ منهم دون محاكمة طبقا لأحد التقارير ووصل عددهم إلى ١٨٩ شخصا طبقا لتقرير آخر. وقد نفت سلطات طالبان هذه الاتهامات. وهذه مسألة تحتاج للمزيد من المتابعة. ذكر المتحدث باسم الجبهة المتحدة أن قائمة الأسرى المقدمة من طالبان تحتوي على أسماء مائة أسير غير أفغاني.

١٥ - ذُكر أنه يجري إعداد قوائم للأسرى وأن من المتوقع تبادل هذه القوائم. وتكمن أهمية تبادل الأسرى في أنها تعتبر خطوة كبيرة في العملية التي يجري العمل للبدء فيها لإقامة سلام دائم في أفغانستان.

مبادرة لويا جيرغا

١٦ - كانت مبادرة لويا جيرغا التي جاء وصفها من قبل في تقرير المقرر الخاص قد قدمها الملك السابق زاهر شاه في نيسان/أبريل ١٩٩٩ من روما وعُرفت بعملية روما. وأرسل المعنيون بالمبادرة وفدا إلى مقر الأمم المتحدة وإلى واشنطن العاصمة لتوضيح أنشطتهم وطلبا للدعم. كما أرسلوا وفودا مماثلة للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإلى باكستان وقندهار. ومن المتوقع أن يرسلوا وفودا للقاء الجبهة المتحدة وإلى الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية. وقام ممثل لمبادرة مماثلة نجمت عن اجتماع عُقد في قبرص بزيارة نيويورك لتوضيح أنشطة هذه المبادرة.

(مجموعة ٦+٢) ومجموعة ٢١

١٧ - عُقد اجتماع تقني لمجموعة الستة + اثنين بشأن المخدرات التي منشؤها أفغانستان في فيينا في الفترة من ٨ إلى

١٠ أيار/مايو، وعقد ممثلي الخاص اجتماعا لممثلي هذه المجموعة في إسلام أباد في ٢٢ أيار/مايو. وفي ٣٠ أيار/مايو عقد ممثلي الخاص اجتماعا في إسلام أباد لمجموعة أكبر من ممثلي الحكومات التي تتمتع بنفوذ في أفغانستان والتي تُعرف بمجموعة ٢١. وأعضاء مجموعة ٢١ التي لم تجتمع منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨ هي الاتحاد الروسي وألمانيا وأوزبكستان وإيران (جمهورية الإسلامية) وإيطاليا وباكستان وتركمانستان وتركيا والسويد والصين وطاجيكستان وفرنسا وقيرغيزستان وكازاخستان ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إضافة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.

التعاون الدولي لتحقيق السلام ضمن إطار الأمم المتحدة

١٨ - أجرى ممثلي الخاص مشاورات مكثفة. وبرزت باكستان في المناقشات التي جرت في الاجتماعات الدولية والإقليمية الرئيسية وفي الاجتماعات التي جرت بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وبين قادة روسيا ودول آسيا الوسطى وبين الصين ودول آسيا الوسطى وبين الصين وباكستان وبين جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. ويبدو أن هذه المناقشات قد توصلت إلى الحاجة إلى إيجاد سلام عن طريق التفاوض بحيث ينقذ أفغانستان وشعبها الذي طالت معاناته من ويلات الصراع والدمار الاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان.

١٩ - ويعكس تعبير المجتمع الدولي عن القلق في الوقت الحالي والتركيز على المسؤولية الخاصة التي تتحملها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعض العناصر الرئيسية لاتفاقات جنيف لعام ١٩٨٨ التي وفرت إطار العمل لانسحاب القوات السوفياتية في عام ١٩٨٩. ففي ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ذكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية من خلال بيان تمت الموافقة عليه أثناء المفاوضات التي أدت إلى اتفاقات جنيف أنه

”كان هنالك باستمرار إدراك بأن الهدف من التسوية الشاملة يحتاج للدعم الواسع والمشاركة الفورية من جميع فئات المجتمع الأفغاني وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي تكوين حكومة أفغانية تقوم على قاعدة عريضة. كما كان هناك إدراك على نحو مماثل بأن أية مسائل تتعلق بتشكيل حكومة في أفغانستان هي مسألة تخضع للولاية الخاصة لأفغانستان ولا يقررها إلا الشعب الأفغاني نفسه. ولذا فقد تم الإعراب عن الأمل بأن تستجيب جميع العناصر المكونة للأمة الأفغانية التي تعيش داخل وخارج أفغانستان لتلك الفرصة التاريخية. وعند تلك اللحظة الحاسمة فقط سيقوم كل المعنيين بتعزيز مساعي الشعب الأفغاني في التوصل إلى تشكيل حكومة تقوم على قاعدة عريضة وسيقدمون الدعم والتسهيلات اللازمة لتلك العملية“.

٢٠ - يمكن إبراز الرغبة العارمة التي يبديها المجتمع الدولي في زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في تنفيذ عملية السلام.

ثالثا استئناف الصراع (حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٠)

٢١ - عند منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وحينما كانت المجموعتان المتحاربتان المتعارضتان تستعدان لتبادل الأفرقة لتفتيش سجون كل منهما، كخطوة أولى في تنفيذ الاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى، وردت تقارير من مصادر الجبهة المتحدة بقيام طالبان بشن هجوم مدعوم من الخارج على جبهتي شمالي وكندز. وتلا ذلك هجمات قامت بها طالبان على سالنك قبل عدة أسابيع وتم صدها. وفي ٢٦

حزيران/يونيه قُتل شخصان على الأقل عندما قامت طائرات طالبان بقصف قاعدة تابعة للجبهة المتحدة في مقاطعة دره صوف في محافظة سمنكان ومقاطعة كالدارو في محافظة بلخ لدعم هجوم أرضي.

٢٢ - وبالرغم من التحذيرات والنداءات التي وجهها مجلس الأمن والأمين العام وممثله الخاص والمقرر الخاص وكذلك وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي وأعضاء المجتمع الدولي ككل فقد نشب القتال في سهول شمالي إلى الشمال من كابول في الساعة ٣ صباحا بالتوقيت المحلي من ١ تموز/يوليه. وبالرغم من وصول أخبار متضاربة بشأن الطرف الذي بدأ بشن الهجوم الواسع يبدو أن الهجوم قد بدأته حركة طالبان ضد قوات الجبهة المتحدة في منطقتي قاعدة باكرام الجوية وجاريكار اللتين تبعدان ٥٠ كيلومترا و ٦٤ كيلومترا إلى الشمال من كابل على التوالي. بيد أن حركة طالبان أرسلت خطابا إلى الأمين العام تنفي فيه بشدة مسؤوليتها عن بدء الهجوم. وادعت طالبان أن خصومها حاولوا تصوير الأحداث وكأن طالبان هي التي بدأت الهجوم. وكان ممثلون لطالبان قد ذكروا من قبل أن الجبهة المتحدة قد حرضت على المواجهة في ١ تموز/يوليه بقصفها لقريتي شيكاردارا وغول دار اللتين تبعدان ٢٥ كيلومترا إلى الشمال من كابل إضافة إلى محافظة دره صوف وبغلان في اليوم السابق.

٢٣ - حققت قوات طالبان مكاسب أرضية في البداية ولكن الجبهة المتحدة استطاعت صدها. وبالإضافة إلى الإصابات العسكرية فقد ذُكر أن حقول الألغام التي زُرعت في سهول شمالي ذُكر أنها أحدثت أضرارا كبيرة في صفوف طالبان. وأعلنت الجبهة المتحدة أن عددا كبيرا من جنود الطالبان يصل عددهم إلى عدة مئات قد قُتلوا أو أصيبوا بجروح وهي دعوى رفضتها طالبان. وفي الوقت ذاته ذُكر أن الغارات الجوية التي نفذها الطيارون التابعون لطالبان أدت إلى قتل عدد من المدنيين في جاريكار وجبل السراج في ١ تموز/يوليه واليوم التالي.

٢٤ - ووردت تقارير تؤكد وجود مقاتلين غير أفغان في صفوف طالبان. وادعت الجبهة المتحدة أيضا بأنها ألقت القبض على بعض الأجانب أثناء القتال الذي استؤنف في ١ تموز/يوليه. وذُكر أن قوات طالبان قد كسبت بعض الأراضي على ما يسمى بالطريق القديم الذي يربط كابل بمدينة جاريكار التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة وذُكر أن طالبان قد استخدمت هجمات جوية.

٢٥ - بالرغم من شدة القتال الذي جرى في منتصف تموز/يوليه يبدو أن الخطوط على الجبهة ظلت هادئة ولكن كلا من الطرفين استمر في تعزيز قواته إلى الشمال من كابل. وبعد التحضيرات للحرب التي جرت في المناطق الشمالية من أفغانستان في محافظات قندز وتخار وبغلان وسمنكان وساريبول ذُكر أن طالبان قامت بقصف شمال أفغانستان في ٢٣ تموز/يوليه في جولة جديدة من القتال مما نتج عنه قتل ثلاثة مدنيين وجرح سبعة آخرين. وفي ٣٠ تموز/يوليه استولت قوات طالبان على مدينة نهرين في محافظة بغلان بعد قصف كثيف بالمدفعية وشن هجمات جوية.

٢٦ - وفي ٩ آب/أغسطس احتدمت أصوات المدافع في شمال أفغانستان حيث اشتبكت الميليشيات التابعة لطالبان مع مركز قوي رئيسي تابع للجبهة المتحدة على بعد خمسة أميال قبل أن يتم صدها. وبعد مضي ١٥ ساعة من القتال الضاري استطاعت قوات طالبان الوصول إلى أطراف تالقان وذكر أحد مسؤولي الجبهة المتحدة في تالقان أن معظم سكان المدينة قد هربوا من القتال الضاري الذي صحبته غارات قامت بها الطائرات التابعة لطالبان. وهكذا يبدو أن تشريدا على نطاق واسع قد حدث للسكان المدنيين.

رابعا – أثر استمرار الصراع والجفاف والتشرد على الحالة الإنسانية

٢٧ – لا تزال الآثار المترتبة على واحدة من أسوأ حالات الجفاف تزيد من معاناة الشعب الأفغاني. وفي حين أن أكبر قدر من الآثار الأولية قد وقع على الاقتصاد، فقد بدأت آثار الجفاف تظهر في مجالي الصحة والتغذية. وأصبح توافر المياه الصالحة للشرب قضية ماثلة في المناطق الحضرية والريفية. وأدى ارتفاع أسعار مخزون الغذاء المحدود في بعض المناطق إلى إرغام الناس على التقوت بما لا يؤكل إلا في المجاعات. وأفيد عن وقوع حالات وفاة بسبب المجاعة في المناطق الجبلية الوسطى، حيث لا يزال عدم توافر الأمن يعوق الوصول إلى السكان المتضررين.

٢٨ – وأعربت الأمم المتحدة وشركاؤها في الإغاثة من المنظمات غير الحكومية عن قلقها البالغ لما لاشتداد المعارك من آثار سلبية على السكان المدنيين الضعفاء. فاقتران الحرب بالجفاف والتشرد يستمر في إحداث خسائر فادحة في أرواح الأفغان ومصادر قوتهم. وينتشر الخوف من تشريد السكان عبر الحدود الدولية.

٢٩ – وأكثر السكان تضررا هم القائمون بتربية المواشي وبخاصة سكان كوشي الرحّل ومنتجو المحاصيل البعلية بما فيها القمح. ويقدّر معدل نفوق المواشي في أكثر المناطق تأثرا في جنوبي أفغانستان بما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة. ويقدر الفاقد في المحصول في معظم المناطق التي تروى بمياه الأمطار بنسبة ٩٠ في المائة. والفرصة المقبلة للحصول على الحجم المعتاد من المحاصيل في المناطق التي تروى بمياه الأمطار لن تتهيأ قبل عام ٢٠٠١، حيث أن الغالبية العظمى من الأراضي المزروعة لا تنتج إلا محصولا واحدا في السنة. ووفقا للدراسة التي أجرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير الرصيد من الغذاء والمحاصيل، من المنتظر أن يصل العجز في إنتاج الأغذية إلى ٢,٣ من ملايين الأطنان، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في عام ١٩٩٩.

٣٠ – وإلى جانب فقدان الآلاف من رؤوس المواشي وهكتارات القمح القيِّمة تسبب الجفاف الذي أضعف أفغانستان في إلحاق خسارة كبيرة ببساتين الفواكه. ومع استمرار تلف المحاصيل بسبب أسوأ جفاف تعرض له منذ ٣٠ عاما جنوبي وغربي البلد الذي مزقته الحرب، ارتفعت أسعار الفواكه فاشتدت أزمة الخيارات المتاحة أمام الشعب للحصول على الغذاء. وبصفة عامة أصبحت نوعية القمح رديئة للغاية، وارتفعت معدلات الإصابة بالأمراض، ولم يعد أي من المحاصيل تقريبا يصلح لتوفير البذور. وبالإضافة إلى ذلك فُقِد محصول الشعير بالكامل. وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، حذّر مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في أفغانستان من استمرار تأثر ما لا يقل عن نصف سكان البلد بالجفاف حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١. فقد يتأثر من ثلاثة إلى أربعة ملايين شخص تأثرا شديدا بالجفاف وقد يتأثر به ما بين ثمانية ملايين واثني عشر مليون شخص تأثرا معتدلا.

٣١ – وقد أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بعدم عودة اللاجئين إلى المناطق المصابة بالجفاف في أفغانستان، وأوقفت أنشطة تيسير ودعم العودة الاختيارية إلى أشد المناطق تأثرا. فالعودة الاختيارية إلى المناطق المصابة بالجفاف لا يمكن تنفيذها، وبإمكانها أن تؤدي إلى تدهور أحوال السكان المحليين. ويجري حاليا بذل جهود للتخفيف من الضغوط التي يتعرض لها اللاجئون المضارون من المناطق المصابة بالجفاف والمقيمون في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية لإقناعهم بالعودة بمحض إرادتهم إلى بلدهم. وأدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى التركيز على توفير الغذاء وكذلك

مياه الشرب والري في مناطق عودة اللاجئين لمنع رحيلهم من جديد.

٣٢ - وحتى بداية آب/أغسطس، تمثلت استجابة المجتمع الدولي لهذا الوضع في توفير ٥٩ في المائة فقط من المبلغ المطلوب، وهو ٦٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لتقديم المساعدة الإنسانية الرامية إلى التخفيف من حدة آثار الجفاف. وفي الوقت نفسه، لا تزال الاستجابة للنداء الموحد لعام ٢٠٠٠ غير كافية إذ لم يصل ما تم جمعه على أثره إلا إلى ما يقرب من ٤٣ في المائة من المبلغ المطلوب. ولا بد من التأكيد بشدة على الحاجة الملحة إلى توفير المساعدة الإنسانية. فبدون الأموال الإضافية، ستنخفض عمليات الأعمال المتعلقة بالألغام (التي يتم التأكيد على الحاجة الماسة إليها في الفقرة ٤٤ أدناه) بنسبة ٥٠ في المائة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

اللاجئون

٣٣ - تسبب الصراع الأفغاني الذي دام أكثر من ٢٠ عاما في واحدة من أكبر حركات اللجوء في الآونة الأخيرة. ويقدر حاليا عدد اللاجئين الأفغان بحوالي ١,٤ مليون لاجئ في جمهورية إيران الإسلامية، وهناك عدد مماثل في باكستان، حتى بعد عودة عدد كبير منهم اختياريا من كلا البلدين. فإن ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ آثروا العودة إلى وطنهم بمحض إرادتهم من باكستان كل سنة من السنوات الثلاث الماضية ليقيموا في أماكن آمنة نسبيا في المناطق الشرقية والوسطى والجنوبية. وبعد الاتفاق المتعلق بالبرنامج المشترك للعودة الاختيارية للاجئين الأفغان الذي توصلت إليه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وحكومة جمهورية إيران الإسلامية، استؤنفت العودة الاختيارية من ذلك البلد بأعداد كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية. ويشتمل هذا البرنامج المشترك على عنصرين مستقلين. يهدف العنصر الأول إلى تيسير العودة ذات الطابع الاختياري إلى أفغانستان، وهي مفتوحة أمام جميع الأفغان المقيمين في جمهورية إيران الإسلامية، سواء كانوا حائزين لمستندات تثبت هويتهم أم لا. ويوجد ثلاثة مراكز للعودة الاختيارية إلى الوطن في شهار شيشميه، وطهران، وزاهدان، يلجأ إليها الأفغان الراغبون في العودة إلى أفغانستان. ومن يتم تسجيله منهم للعودة الاختيارية بعد إجراء مقابلة معه لإثبات طابع العودة الاختياري والحصول على بيانات عن هويته وعن المكان الذي سيعود إليه، تصرف له منحة قدرها ٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، وغطاءً من البلاستيك، ويوفَّر له الانتقال إلى الحدود، فيقدم له ٥٠ كيلو جراما من القمح و ٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة مرة أخرى، ويوفر له الانتقال إلى عواصم المقاطعات الواقعة في مناطق العودة في أفغانستان. أما العنصر الثاني فهو متاح للأفغان غير الحائزين حاليا لمستندات تثبت هويتهم والذين يرون أن لديهم أسبابا وجيهة تثنيهم عن العودة. فبإمكانهم أن يقدموا طلبات باستمرار تمتعهم بالحماية إلى أفرقة مشتركة لإثبات الهوية يتكون كل منها من ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب شؤون المهاجرين الأجانب في ستة مراكز لإثبات الهوية في جمهورية إيران الإسلامية، يقع أحدها في مشهد. وتحدد أفرقة إثبات الهوية الحالات التي ترى أن للاجئين فيها أسبابا وجيهة تدعوه إلى الخوف من الاضطهاد أو من تهدد أمنه، وتوصي بمنحه وثائق اللجوء.

٣٤ - وقد قام المقرر الخاص بزيارة إلى مشهد وعقد مناقشات مطولة مع ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبعض المسؤولين من مكتب شؤون المهاجرين الأجانب. وزار مركز العودة الاختيارية الواقع في شهار شيشميه ومركز إثبات الهوية في مشهد. وحينما تحدث المقرر الخاص أمام من ينتظرون إجراء المقابلة في مركز

إثبات الهوية، التف حوله حشد ممن جرت المقابلة معهم مقدمين إليه شكاوى يلتمسون فيها السماح لهم بالبقاء في جمهورية إيران الإسلامية. وكان معظمهم من أصل طاجيكستاني أو هازاري، وهم من الشيعة، وإن كان من بينهم أيضا أشخاص من أصل باشتوني وأشخاص يتحدثون الفارسية من هرات. وادَّعوا أنهم فروا نتيجة للتهديدات التي تعرضت لها حياتهم، وأنهم لا يرغبون في العودة إلى مكان يخشون أن يصبحوا فيه مستهدفين من الاضطهاد والتمييز، وتتعرض فيه حياتهم وأمنهم الشخصي إلى الخطر.

٣٥ - وقام المقرر الخاص أيضا بزيارة منطقة غولشهر في مشهد التي يوجد بها أكبر تجمع للاجئين الأفغان. وزار فيها مكتبة عامة والتقى بطلاب من كلا الجنسين، كما زار مركزا تتلقى فيه الفتيات تدريبا على الحاسوب وتدريبا على مهارات أخرى. وأفاض الطلاب والمتدربون في التماس عدم مطالبتهم بالعودة إلى أفغانستان أو إرغامهم على ذلك ما لم تتغير الظروف بحيث تكون الفرصة متاحة أمامهم لمواصلة التعلم، وهذا ما لن يسمح لهم به في أفغانستان، كما لن يسمح لهم بالحصول على فرص عمل فيها وفقا للمعلومات التي لديهم.

٣٦ - وفي طهران التقى المقرر الخاص وبعض كبار المسؤولين الإيرانيين من وزارة الخارجية ومن مكتب شؤون المهاجرين الأجانب. وأشار إلى أن جمهورية إيران الإسلامية قد تحملت عبئا هائلا باستقبالها هذا العدد الكبير من اللاجئين لفترة تزيد على ٢٠ عاما. وأشار المقرر الخاص إلى أن اللاجئين الذين التقى بهم يرغبون بشدة في عدم إعادتهم إلى وطنهم لحين تغير الظروف في أفغانستان، وشعورهم بالاطمئنان على أنفسهم، وحتى يحين الوقت الذي لا تكون فيه النساء والفتيات مضطرات إلى العيش في ظل معوقات قانونية قاسية تحول فعليا دون حصولهن على عمل أو تعليم أو خدمات صحية. ومن ناحية أخرى تواجه المؤسسات والبرامج التي تخدم جموع اللاجئين في جمهورية إيران الإسلامية نقصا شديدا في الموارد. ومن الأمثلة المؤلمة على ذلك إغلاق باب روضة الأطفال في مشهد في وجه يتامى الحرب وهي روضة تقوم بإدارتها مدرسات أفغانيات لم يحصلن على رواتبهن منذ ستة أشهر.

٣٧ - وأشار المسؤولون الإيرانيون إلى أنهم لم يحصلوا على نفس المستوى من التقدير الدولي أو الدعم الدولي الذي حصلت عليه البلدان الأخرى المستقبلة للاجئين رغم أنهم تحملوا عبئا هائلا باستضافة اللاجئين لفترة طويلة. وأشار المقرر الخاص إلى أنه سيسجل الآراء التي أعرب عنها المسؤولون الإيرانيون في تقريره وإلى أنه سيؤكد الحاجة إلى إجراء تحسين جوهري للدعم الدولي المقدم إلى اللاجئين الذين يعيشون في هذا البلد. وأشار أيضا إلى عدم قدرة برنامج إثبات الهوية على تغطية جميع اللاجئين الذين يتعين النظر في أمورهم، حيث إن من المقرر أن ينتهي البرنامج الذي يتم في إطار الاتفاق المشترك في بداية تشرين الأول/أكتوبر، مما يعرض هؤلاء اللاجئين لمشقة ومخاطر بالغة إن اضطروا إلى خوض تجربة العودة القسرية بأعداد كبيرة بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد لهم في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وناشد الحكومة من منطلق الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان للاجئين أن تنظر في تمديد الموعد النهائي الذي تبدأ بحلوله إعادتهم إلى الوطن، وفي عدم القيام بأية حال بترحيل اللاجئين الذين لم يعربوا عن رغبتهم في العودة الاختيارية بسبب الخوف من الاضطهاد أو تهديد أمنهم الشخصي، أو، بالنسبة للنساء، بسبب منعهن من الحصول على فرص العمل والتعليم والخدمات الصحية. وتم التشديد على عدم إمكانية إجراء زيادة ملحوظة في عملية العودة الاختيارية إلى الوطن إلا عندما يحدث تحسن ملحوظ في حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وتستطيع جمهورية إيران الإسلامية، وهي الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

أن تسهم، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في المنظمة والأمم المتحدة، في إحداث تحسن في الأحوال في أفغانستان.

خامسا – حالة حقوق الإنسان (حزيران/يونيه آب/أغسطس ٢٠٠٠)

ألف – أثر الصراعات المسلحة على حقوق الإنسان وانتهاك القانون الإنساني الدولي

٣٨ – ما زال المدنيون يعانون أكثر من غيرهم من أثر القتال. وبالإضافة إلى الأضرار التي يسببها القصف العشوائي المتقطع، اضطر عدد كبير من المدنيين إلى النزوح عندما أرغموا على مغادرة منازلهم وترك ممتلكاتهم القليلة.

٣٩ – ووردت في حوالي منتصف تموز/يوليه تقارير عن انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الادعاء بتنفيذ الإعدام بلا محاكمة في السجناء في المناطق التي يسيطر عليها طالبان في شمال أفغانستان. وأنكرت سلطات طالبان هذه التقارير. ويتعين التحقق من هذه الادعاءات، كما ينبغي إثارتها فيما بعد مع جميع الأطراف المعنية.

٤٠ – وتمكن المقرر الخاص من مقابلة الجنرال إسماعيل خان واثنين آخرين كانا قد فرا من السجن المفروض عليه أقصى قدر من الحراسة في قندهار. وقبل القبض عليه واحتجازه، كان الجنرال إسماعيل خان حاكما لهرات وكان ضابطا معينا في الجيش الأفغاني الملكي. وهو أحد قادة المقاومة الأفغانية. ووصف هو والسجينان الآخران مكان احتجازهم في قندهار بأنه مقر مخابرات طالبان المعروفة باسم الاستخبارات، حيث توجد زنزانات بدون نوافذ، وحيث تم إبقاؤهم منعزلين باستمرار إلا عندما كان يسمح لهم بالخروج لاستخدام المراحيض. وبقي كل واحد منهم مقيدا بالسلاسل خلال فترة الاحتجاز بأكملها، التي دامت حوالي ثلاث سنوات. ولم تتح لهم الفرصة لإرسال أو الحصول على أي رسائل أو زيارات، باستثناء الجنرال إسماعيل خان الذي سُمح للمقرر الخاص السابق شونغ هوين بايك بمقابلته مرة واحدة. والجدير بالذكر أن هذه هي المرة الوحيدة التي أخرج فيها من مركز الاعتقال إلى مكان يقال عنه إنه منزل ضيافة الملا جليل، حيث اجتمع بالسيد بايك في غرفة مؤثثة تأثيثا جيدا وفيها جهازا تليفزيون. وقد تم ذلك على ما يبدو لإعطاء انطباع بأنه يعيش في ظروف مريحة. ولم يتمكن الجنرال من أن ينقل للسيد بايك الظروف القاسية لاعتقاله. وتحدث السجناء الثلاثة الذين تم مقابلتهم عن التعذيب الذي يتعرض له من يُنقلون إلى هذا المعتقل. وتحدث السجينان الآخران بخلاف الجنرال إسماعيل خان عن أعمال مروعة للتعذيب، فقد تم تقييد ساقيهما إلى قضيب من الحديد في وضع مقلوب وضربا بالكابلات. وتمكنا من ذكر أسماء الذين قاموا بعملية التعذيب. ولم يذكر الجنرال إسماعيل خان أنه تعرض للتعذيب ولكنه أشار إلى أنه بما أن زنزانته كانت بالقرب من المكان الذي يجري فيه موظفو المخابرات استجواباتهم فقد سمع في عدة مناسبات صراخ الأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب. وأفاد أحد السجينين اللذين تمت مقابلتهما أنه عرف أن أحد السجناء الذي تم إحضاره، وهو سليمان زيراك، قد نُفذ فيه حكم الإعدام بلا محاكمة.

٤١ – وتم الحصول على معلومات عن الدكتور أيوب من الأشخاص الثلاثة الذين تتم مقابلتهم والدكتور أيوب مسؤول عن مستشفى الشهداء في ياكهوري (هزاره جات) وتم احتجازه لمدة تزيد عن سنة بدون توجيه تهمة إليه. وطلب المقرر الخاص منذ أيار/مايو ١٩٩٩ بصورة متكررة الإفراج عنه. وعرف أن الدكتور أيوب أمضى عدة شهور في مركز الاعتقال التابع للاستخبارات قبل نقله مكبلا بالسلاسل إلى سجن ساربوسا في قندهار. وطلب منه وهو في مركز الاعتقال أن يعالج أحد الأشخاص الثلاثة الذين تمت مقابلتهم وكان هذا الشخص مريضا.

الألغام الأرضية

٤٢ - هناك بصفة عامة نوعان من الألغام: الألغام المضادة للأفراد والغرض منها قتل الأشخاص أو إصابتهم بأضرار، والألغام المضادة للدبابات والغرض منها تدمير العربات ولكنها قادرة على قتل المشاة والماشية. والسمة الرئيسية للألغام هي أن الضحية هي التي تفجرها مما يفسر القلق الهائل بشأن آثارها. وفي كثير من الصراعات، بما في ذلك الصراع في أفغانستان، كان معظم الضحايا من المدنيين غير المقاتلين. وأدت الآثار العشوائية لهذه الأسلحة التي تظل فتاكة لمدة عقود بعد انتهاء الصراع إلى القيام بحملة دولية لمنعها. ووقعت معظم الأمم على معاهدة لتحقيق هذه الغاية.

٤٣ - آثار الألغام البرية منتشرة على نطاق واسع ومروعة. وأصبح مجرد الانتقال البسيط من مكان إلى آخر محفوفا بالمخاطر، والشيء نفسه ينطبق على الزراعة، ورعي الماشية، وجمع المياه والحطب والعلف، وغير ذلك من النباتات. ووفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية، للألغام القدرة، بحكم وجودها، على حرمان اللاجئين من حقهم في العودة إلى أوطانهم. فالألغام تصيب بجروح وتقتل ولكنها تحرم أيضا الأشخاص من الوصول إلى الأراضي الزراعية، والمياه، والمراعي، والطرق، والمباني، وتقتل الماشية الثمينة التي لا تستطيع في كثير من الأحيان المجتمعات الريفية الفقيرة والمجموعات الرحل تعويضها. والألغام البرية تعرقل التنمية الاقتصادية لأنها تدمر الموارد الأساسية أو تمنع الوصول إليها، ولأنها تضيف تكاليف إلى عمليات إعادة التأهيل. وتعترض الألغام البرية سبيل عملية إعادة التأهيل في فترة ما بعد الصراع، كما تعرقل إنجاز برامج المعونة، والأمن الغذائي، وسبل الرزق المستدامة، وعودة اللاجئين والمشردين من الداخل إلى ديارهم. وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أن حوالي ٢٢٣ كيلو مترا مربعا من المنطقة المعروف أنها ملغمة هي أراضٍ زراعية. ويمثل ذلك خسارة في الإنتاج تبلغ حوالي ٥١ ٠٠٠ طن متري من منتجات الحبوب في السنة، وقيمتها محليا تزيد عن ١٣,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي المقابل، تقدر مساهمة الأراضي الزراعية والمراعي التي تم إزالة الألغام منها حتى الآن بحوالي ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. ولهذه الأسباب، يتم الإشارة في كثير من الأحيان إلى الألغام بأنها الحرب الصامتة: فآثارها تستمر ما دامت الألغام موجودة. ويقدر أن حوالي ٧٠ ٠٠٠ أفغاني قتلوا أو أصيبوا بجراح بسبب الألغام والذخائر غير المتفجرة خلال العقد الماضي، مما سبب معاناة إنسانية كبيرة، ووضع عبئا ثقيلا على نظام هامشي أصلا للرعاية الصحية. وفي عام ١٩٩٩، سجلت المستشفيات التي تدعمها لجنة الصليب الأحمر الدولية ما يزيد عن ٢ ٠٠٠ إصابة ناجمة عن الألغام، بغض النظر عن تلك الإصابات التي سببتها الذخائر غير المتفجرة، وهو أقل معدل تم تسجيله منذ عام ١٩٧٩. ويقدر أن ما يزيد عن ١٠٠ شخص ما زالوا يصابون بجراح أو يقتلون كل أسبوع على الرغم من أن مجموع عدد الوفيات يصعب تقديره، بما أنه لا يتم الإبلاغ عن معظم هذه الوفيات ما لم ينقل المريض إلى المستشفى. ويعتبر أن حوالي ٤٠ في المائة من الضحايا يموتون، بسبب أنواع الألغام والذخائر غير المتفجرة، والأراضي الوعرة، والطرق الرديئة، وعدم وجود وسائل نقل، والمسافات البعيدة، وعدم وجود تسهيلات طبية. ويقدر أن عدد الذين بترت أطرافهم في أفغانستان يبلغ حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، علما بأن عدد الذين بترت أطرافهم بسبب الإصابات الناجمة عن الألغام بلغ ٢٤ ٠٠٠ شخص (٨٠ في المائة). وبما أنه يُعتقد أن الذين بُترت أطرافهم يمثلون حوالي ٦٠ في المائة من ضحايا الألغام الذين ظلوا على قيد الحياة، فإن مجموع الذين ظلوا على قيد الحياة يصل إلى حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص، وهو أعلى رقم في العالم. والحاجة إلى أطراف صناعية إذا أراد الضحية أن

يسترد قدرته على التحرك تؤدي إلى مشكلة أخرى: وهي مشكلة مواجهة العجز مدى الحياة. وليست أفغانستان مجتمعا مجهزا لتلبية احتياجات المعوقين، ونتيجة لذلك، على الأرجح أن يعاني ضحايا الألغام من البطالة وفقدان عزة نفسهم والاكتئاب. والموارد اللازمة لمعالجة هذه الأمور في حالة يرثى لها. وعليه، فإن للألغام البرية آثارا اجتماعية كبيرة، بالنسبة للضحايا وأسرهم، وبالنسبة للمجتمع ككل.

٤٤ - بعد مرور عقدين على الحروب، تظل أفغانستان من أكثر البلدان الملغمة في العالم. ويحتمل أن كابل كانت في عام ١٩٩٦ أكثر المدن الملغمة في العالم، ومعدل الإصابات فيها يزيد عن ٤٠ في المائة. واليوم، نتيجة للتصدي للألغام بشكل متضافر، قل عدد الألغام المتبقية في كابل، على الرغم من أنه ما زال يتم العثور على ذخائر غير متفجرة. والواقع أن هناك مشكلة رئيسية بالنسبة للذخائر غير المتفجرة في كل أنحاء أفغانستان: فحيثما حصل قتال، توجد قذائف، وقنابل هاون، وقذائف مدفعية، وصواريخ وقنابل وغيرها متناثرة على الأرض. ويعتقد أن الذخائر غير المتفجرة ربما تسبب ضحايا أكثر مما تُسببه الألغام، لا سيما أن الفقر أرغم كثيرا من الناس على محاولة فتح هذه الذخائر لاستخراج المادة المفجرة منها إما لاستخدامها أو لبيعها، أو الاستفادة من الألمنيوم أو النحاس أو النحاس الأصفر. ولم يتم حتى اليوم إزالة الألغام إلا من ٢٧٤ كيلومترا مربعا، غير أنه ما زال يتم العثور على ذخائر غير منفجرة، وفي معظم الحالات يعثر عليها من يقع ضحية لها. وإن تقدير نطاق مشكلة الألغام البرية في أفغانستان أمر معقد. ووفقا لمقالة نُشرت مؤخرا:

> تم العثور على ما لا يقل عن ٣٨ نوعا مختلفا من الألغام في أفغانستان. وتم تقدير عدد الألغام التي تم العثور عليها: مثلا ذكرت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ أن المجموع وصل إلى ١٠ ملايين لغم وذخيرة غير منفجرة. غير أن مجرد ذكر عدد الألغام في بلد من البلدان طريقة غير جيدة لتقدير المشاكل التي تسببها، لأنها لا تشير إلى خريطة توزيعها في الأرض، والآثار البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك. وأكثر الطرق فائدة هي وضع خريطة لحقول الألغام وحساب عددها، إذ أن حقل الألغام سيُسبب اضطرابا في الحياة الاعتيادية بغض النظر عن عدد الألغام الموجودة في الحقل، وحساب عدد المجتمعات المتأثرة بالألغام. وأصبحت البيانات الأولية متوفرة في عام ١٩٩٣ نتيجة للدراسة الاستقصائية الوطنية لحالة الألغام في أفغانستان، عندما تم تحديد ٢ ٣٥٣ حقلا من حقول الألغام، مساحتها ٣٨٨,٧٥ كيلو متر مربع أي ٠,٠٦ في المائة من مساحة أفغانستان[1].

وذكرت الدراسات الاستقصائية حتى اليوم أن أكثر من ٣ ٠٠٠ حقل من حقول الألغام أثرت بصورة مباشرة على ١ ٥٠٠ مجتمع محلي، وشكلت تهديدا لمجتمعات أخرى، بما في ذلك أكثر من مليون شخص من البدو الرحل الذين يتنقلون في البلد. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٠، بعد أن أزيلت الألغام من ٢١١ كيلومترا مربعا، تبين أن مساحة ٧١٨ كيلومترا مربعا ما زالت متأثرة بالألغام، علما بأن ٣٣٨ كيلومترا مربعا بحاجة إلى أن تكون لها الأولوية في إزالة ألغامها. أما المناطق التي ينبغي إعطاء الأولوية لها في إزالة الألغام فهي بصفة رئيسية في أقاليم هرات (٧١,٠٥ كيلومتر مربع) وقندهار (٦٥,١ كيلومتر مربع)، وفرح (٤١,٤ كيلومتر مربع) وباكتيا (٢٨,٩١ كيلومتر مربع)، وزابول (١٧,٥٢ كيلومتر مربع) وكابل (١٨,٣٨ كيلومتر مربع)، وغزني (١٧,٤ كيلومتر مربع)، وباكتيكا (١٠,٧٣ كيلومتر مربع) ونمروز (٧,٢٨ كيلومتر مربع). وفي جوزجان، وباميان وأوروزغان، لم تعد هناك حقول ألغام لها أولوية عليا. وما زالت عملية إزالة الألغام مهمة رئيسية

ولكنها لحسن الحظ ليست عملية معقدة تعقيدا كبيرا ذلك أن الطريقة الجديدة في زرع الألغام لم تتبع إلا في مناطق الخطوط الأمامية، مثل وادي شمالي.

٤٥ - في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠، أطلق مسلحون النار على سبعة أفغان فقتلوهم. وكان هؤلاء الأفغان يعملون في الجزء الغربي من أفغانستان لحساب وكالة تدعمها الأمم المتحدة لإزالة الألغام وهي جزء من برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام. وتم نصب كمين على الطريق بين إقليمي بادغيس وهرات للعاملين في مجال المعونة وتم قتلهم. وكلهم موظفون في المنظمة المسؤولة عن إزالة الألغام وإعادة التأهيل في أفغانستان وهي منظمة غير حكومية مهتمة بزيادة الوعي في مجال الألغام. والضحايا هم ساران وال شاه بور، ومحمد أزاي ملنغيار، وعبد المنصور، وغلام ديستاغير، وعزيز الله القاضي، وشاه محمد، وعبد الرحمن. وتبادل المسؤولون في ميليشيا طالبان التي تسيطر على ٩٠ في المائة من أفغانستان الاتهامات مع المعارضة حول من قام بعملية القتل. ورفضت المعارضة هذه التهمة، وقالت إن المنطقة التي حدث فيها الهجوم يسيطر عليها طالبان.

٤٦ - وذكرت دراسة طلب إجراؤها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وجوه الضعف والأثر الإنساني للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على أفغانستان[٢] أن سكان أفغانستان مستضعفون إلى حد كبير وقدرتهم محدودة على التصدي لمزيد من الصدمات الاقتصادية. وأفاد التقرير كذلك أنه لا يوجد أي داع تقريبا داخل أفغانستان لفرض مزيد من الجزاءات الاقتصادية غير أن الأغلبية الساحقة من الذين تم مقابلتهم أشاروا إلى أن فرض حظر على الأسلحة سيلقى دعما واسع النطاق وسيكون له تأثير معنوي. وعلى حد قول الكثيرين، إن التقييدات التي ستفرضها الأمم المتحدة على نقل الأسلحة من شأنها أن تتجنب التناقضات الإنسانية المرتبطة بالتدابير الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك هناك توافق واسع للآراء بين الأفغان بشأن الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بتحسين وتكثيف مشاركتها السياسية وجهودها في مجال حفظ السلام لإنهاء الحرب.

٤٧ - ووجّه المقرر الخاص رسالة خطية إلى سلطات طالبان يطلب فيها الإذن بزيارة عدة مدن لتقييم حجم التشرد الذي تعرّض له السكان المدنيون والأضرار الناجمة عن استئناف القتال وانتهاكات القانون الإنساني من جرّاء القصف الجوي والمدفعي للأهداف المدنية. وسيسعى إلى زيارة السجون ومركز الاعتقال التابع للاستخبارات في قندهار، إذا أمكن له ذلك، لمعاينة المكان وللتحقق من ظروف احتجاز السجناء. وسيسعى أيضاً للحصول على تعليقات سلطات طالبان على ما زعمه الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من تعرّضهم لسوء المعاملة والتعذيب. وإذا تبيّن أن هناك ما يُثبت صحة هذه المزاعم، فإنها تشكّل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

باء - أثر المراسيم التي أصدرتها طالبان، والنظام القانوني القائم على حالة حقوق الإنسان

٤٨ - في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، صرّح إبرار حسين، وهو دبلوماسي باكستاني في قنصلية باكستان في قندهار، إلى وكالة رويترز بأن أعضاء فريق كرة قدم باكستاني زائر، قدموا من شامان في باكستان ليلعبوا كرة القدم بوصفهم أعضاء في فريق الشباب الأفغاني لكرة القدم، تعرّضوا للاعتقال لارتدائهم سراويل قصيرة في ملعب كرة القدم. واعتُبر ذلك مخالفة للزي الإسلامي الذي تطبّقه حركة طالبان والذي يحرّم ارتداء هذه السراويل. واعتقلت الشرطة الدينية التابعة لطالبان جميع اللاعبين، ما عدا خمسة، وحلقت رؤوسهم. وتمكّن خمسة لاعبين من الفرار ولجأوا إلى قنصلية باكستان. وأُخليَ سبيل الآخرين فيما بعد وعاد الجميع إلى

باكستان. واعتذرت سلطات طالبان عما حصل وأفادت بأن الشخص المسؤول عن ذلك أُزيح من منصبه.

٤٩ - وفي مطلع شهر تموز/يوليه، صدر مرسوم يحظر على الأفغانيات العمل في المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. وبما أن النساء يقمن بدور هام في أعمال الإغاثة وغيرها من الأعمال، فقد أثّر هذا المرسوم بشكل سلبي على عمل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي الذي كان يُدرِّب أكثر من ٦٠٠ امرأة. وأُوقف هذا البرنامج التدريبي فجأة.

٥٠ - وأثار الممثل الشخصي للأمين العام قضية طرد موظفات الحكومة من الخدمة مع وزير خارجية الطالبان الذي أوضح أن نقص الموارد الاقتصادية أجبر طالبان على إلغاء عدد كبير من وظائف الخدمة المدنية. وكان لا بد أن يؤثر ذلك بشكل سلبي على النساء لأنهن كن يتقاضين رواتبهن دون القيام فعلياً بأي عمل. وقد نشأ هذا الوضع لأن النساء بعد أن سيطرت الطالبان على كابل ظللن يتقاضين رواتبهن دون أن يسمح لهن بالقيام بعملهن.

٥١ - وفي ٨ تموز/يوليه، اعتقلت ماري ماكماكين، وهي موظفة إغاثة أمريكية الجنسية تبلغ من العمر ٧١ عاماً وتدير، منذ أكثر من ٢٠ سنة، مركزاً للعلاج الطبيعي والتأهيل في كابل، بالإضافة إلى سبع موظفات أفغانيات بتهمة التجسس والقيام بدعاية مناوئة لطالبان.

٥٢ - وتوجّه منسق الأمم المتحدة لأفغانستان إلى كابل وقندهار وأثار القضية مع سلطات طالبان. واستجابة للاحتجاجات، أُخليَ سبيل السيدة ماكماكين وموظفات الإغاثة السبع. ولكن طُلِب من السيدة ماكماكين مغادرة أفغانستان خلال ٢٤ ساعة. وقد غادرتها فعلا. ويواصل منسّق الأمم المتحدة متابعة قضية عمل المرأة بجميع جوانبها تلك التي يمسها المرسوم الذي صدر.

٥٣ - وحسبما ورد في بعض التقارير، هنالك نوع من التراخي في تطبيق الحظر التام على تعليم الإناث الذي فرضته مراسيم سابقة أصدرتها سلطات طالبان، إذ يبدو أن هناك بعض التساهل بالنسبة إلى هذا الحظر الذي فرضته طالبان بعد استيلائها على كابل عام ١٩٩٦. فقد أُفيد بأن البنات حتى سن التعليم الثانوي يجوز لهن الالتحاق بمدارس غير نظامية، أي مدارس خاصة أو مدارس تموّلها منظمات دولية. وفي مطلع شهر حزيران/يونيه، أصدر الملا عمر، زعيم حركة طالبان، مرسوماً يسمح للصبيان والبنات بالالتحاق بالمدارس الدينية في المساجد. وفي كابل التي يعتبر الطالبان أنها بأمس الحاجة إلى الإصلاح الأخلاقي، ظلت السلطات تراقب عن كثب تعليم البنات الابتدائي والثانوي الذي أجازته في المدارس الدينية، وتمنع التعليم غير الرسمي في المنزل. فقد حاول العديد من المدرّسات اللواتي صُرفن من عملهن في المدارس الحكومية بعد استيلاء طالبان على الحكم ممارسة تعليم البنات في منازلهن. وفي كابل، يتعيّن عليهن أن يتسجلن لدى وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تقوم الشرطة الدينية التابعة لها بتطبيق قواعد الأخلاق. وفي الأرياف، بعيداً عن أعين الشرطة الدينية، تستطيع العائلات أن توفّر التعليم للبنات في المنازل بدعم من مشايخ القرى وزعماء القبائل. وتساعد المنظمات غير الحكومية في تمويل جزء من هذا التعليم غير الرسمي.

٥٤ - وفي ٨ آذار/مارس، وللمرة الأولى في تاريخ أفغانستان الحديث، جرى احتفال رسمي علني بيوم المرأة الدولي في كابل حضره ٧٠٠ امرأة من جميع الأعمار، بمن فيهن أساتذة ومهندسات ومدرّسات وطبيبات وممرضات ومديرات مدارس سابقات. وكُرِّمت عشر نساء منهن بهدايا من الجهة المنظّمة للاحتفال، وهي منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع سلطات طالبان. وأدلى ممثل الملا عمر ببيان في الاحتفال. وغطّت الحدث إذاعة الشريعة، وهي محطة الإذاعة

الرسمية، وسُمح لعدد كبير من وسائط الإعلام الدولية بتغطية الحدث وإجراء مقابلات مع من يُخترن من النساء الحاضرات. وفي نهاية الاحتفال، أُعلِن عن الإفراج عن ست سجينات بمناسبة يوم المرأة الدولي.

٥٥ - وتفيد المعلومات بأنه أثناء حلقة دراسية عُقدت في كابل وضمّت ممثلي وزارة الإعلام والثقافة في الأقاليم ومسؤولين آخرين فيها، نوقش اقتراح يوصي بأن ينظر زعيم طالبان في رفع الحظر على التلفزيون حتى يُستخدم في الدعوة إلى الإسلام. وهو أول اقتراح من نوعه منذ صدور المراسيم التي فرضت حظراً على التلفزيون والسينما والموسيقى قبل أربع سنوات.

٥٦ - وفي منتصف شهر آب/أغسطس، وجهت طالبان أمرا إلى الأمم المتحدة بإغلاق مخابز في كابل تديرها نساء. وكانت هذه المخابز تبيع الخبز بأسعار مدعومة إلى ٧ ٠٠٠ امرأة من أفقر نساء العاصمة. ففي مطلع شهر تموز/يوليه، أصدرت طالبان مرسوماً يحظر على الوكالات الأجنبية توظيف أي أفغانية خارج قطاع الصحة. وكانت الأمم المتحدة تأمل أن تُستثنى المخابز من هذا الحظر. وعندما استولت طالبان على السلطة عام ١٩٩٦، منعت جميع النساء من العمل و لم تترك للنساء اللواتي لا يعيلهن أي رجل سوى خيار الاستجداء والاتكال على إحسان الآخرين. ونتيجة لعشرين سنة من الحرب، يوجد في كابل وحدها عشرات الآلاف من الأرامل. وقد فتحت الأمم المتحدة هذه المخابز خصيصاً لتأمين الخبز لهن. وفي مطلع ذلك الأسبوع، مرّ أفراد من الشرطة الدينية التابعة لطالبان ببعض المخابز وهدّدوا الناس بالضرب إذا لم تُغلَق. وأصدرت وزارة التخطيط التابعة لسلطات طالبان أمراً مباشراً بإغلاق المخابز. ولكن هذا الأمر أُلغيَ فيما بعد.

٥٧ - يفرض قانون تنظيم أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان الذي أقرّته سلطات الطالبان يوم ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠ تقريبا تقييدات شديدة على عمليات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي تقدّم المساعدة الإنسانية والاقتصادية والتأهيلية والإنمائية في أفغانستان. وبغض النظر عمّا إذا كانت القيود التي يسعى هذا القانون إلى فرضها تتطابق أو لا تتطابق مع التزامات الأمم المتحدة والوكالات بالتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة التزامها بكفالة احترام حقوق الإنسان، فإن هذه التقييدات تعوق قدرة الأمم المتحدة والوكالات على تقديم المساعدة إلى الجماعات والفئات المعوزة. ويحول هذا التدبير دون وصول الأمم المتحدة إلى جميع الناس في أفغانستان لأن هذا الوصول يتطلّب على ما يبدو تدخّل سلطات طالبان.

سادسا - الملاحظات الختامية

٥٨ - تقدّم المقرر الخاص في تقريره السابق بتوصيات محددة تتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان التي تنطوي على إنزال عقاب مهين ولا إنساني، وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، والأهم من كل ذلك القيود المفروضة على حقوق المرأة والتي تحرمها من العمل والتعليم والاستفادة من المرافق الصحية. وحثّ المقرر الخاص على إبطال المراسيم التي تتعارض مع الالتزامات التي تعهّدت بها أفغانستان بموجب الصكوك الدولية التي هي طرف فيها.

٥٩ - في إرخاء بعض القيود المشار إليها أعلاه والاعتذار الذي تلا الحادثة التي حلقت فيها رؤوس لاعبي كرة القدم الباكستانيين، ما يدل على أنواع التجاوزات على حقوق الإنسان الناجمة عن المراسيم وقواعد اللباس التي تنفذها الشرطة الدينية. فقوات الشرطة هذه تتألف من مقاتلين شباب يتزلون العقوبة بطريقة خشنة وآنية بدون الإجراءات القانونية اللازمة. وتحتاج سلطات طالبان إلى أن تفهم أنه

لا يمكن الوفاء بالالتزامات المترتبة على صكوك حقوق الإنسان الدولية كما لا يمكن تبرير الانتهاكات بالاحتجاج بأسباب تقوم على تفسيرات ذاتية لأحكام دينية أو ثقافية، لا يمكن تأييد كثير منها بواسطة النصوص الدينية الموثوقة، أو بالممارسات الأفغانية التقليدية، أو بممارسات البلدان المسلمة الأخرى.

٦٠ - كما تحتاج سلطات طالبان إلى معالجة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي والتقارير المتعلقة بأعمال التعذيب والإعدام المزعوم ارتكابها دون محاكمة. وسيلتمس المقرر الخاص تعليقات سلطات طالبان على هذه الادعاءات خلال زيارته المقترحة لأفغانستان. وإذا ما ثبت صحة هذه التقارير، فإنه سيترتب على المسؤولين عن عمليات الإعدام دون محاكمة والتعذيب مسؤولية جنائية دولية، كما سيتوجب على المجتمع الدولي النظر في اتخاذ تدابير مناسبة في هذا الشأن. وفي الادعاءات المتعلقة بعمليات الإعدام دون محاكمة والتعذيب ما يبرر إجراء المزيد من التحقيق.

٦١ - وهناك حاجة ملحة إلى زيادة كبيرة في المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجات البقاء للأشخاص الذين تأثروا بالجفاف بشدة. كما تدعو الحاجة إلى زيادة المساعدة الدولية لتلبية احتياجات اللاجئين، بالنظر إلى أن عملية الإعادة إلى الوطن على نطاق واسع ليست ممكنة عمليا للأسباب المفصلة أعلاه.

٦٢ - ويركز الآن كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل فعال على المسائل الأساسية التي لفت المقرر الخاص النظر إليها في تقاريره السابقة، وهي الحاجة إلى تعديل إطاري عن طريق بذل جهود حازمة لإنهاء الصراع المسلح، والمضي قدما في عملية السلام. ولا بد لهذه العملية من أن تكون شاملة فتُشرك جميع الشرائح السكانية الأفغانية، داخل البلد وخارجه. والهدف سيكون إعادة بناء أفغانستان ورد البلد لأهله. ولن يكون هذا ممكنا إلا عن طريق تفاوض بشأن السلام وعملية انتقالية تهدف إلى إنشاء حكومة عريضة القاعدة متعددة الإثنيات تُمثل الشعب حقا.

٦٣ - ويمكن لهذه الحكومة العريضة القاعدة أن تتوقع إيجاد أحوال توحي بالثقة وتمكن ملايين اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وحكومة من هذا النوع هي وحدها التي يتوقع أن يكون بمقدورها إلغاء المراسيم التي تؤدي إلى انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان، وإيجاد الظروف التي يمكن في ظلها ضمان حقوق الإنسان الأساسية للنساء والرجال والأطفال الأفغان، وهي الحقوق التي يستحقونها بفضل كون أفغانستان طرفا في صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية (بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة).

٦٤ - فبعد مرور أكثر من ١٠ سنين على اتفاقات جنيف، ينبغي ألا تكتفي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأنصاف التدابير وبالخطوات غير الكافية التي ستطيل من آلام الشعب الأفغاني الذي ما برح ضحية صراع مديد تدعمه وتعززه قوات خارجية. لقد حرم الشعب الأفغاني طويلا من الحماية من التدخل الخارجي التي تضمنها له اتفاقات جنيف والتي حث عليها مرارا مجلس الأمن، ومن حماية حقوقه الإنسانية على النحو الذي تكفله الصكوك الدولية.

الحواشي

(١) William Maley *Refuge*, vol. 17, No. 4 (Toronto, Canada, Center for Refugee Studies, York University, October 1998).

(٢) Under preparation. For a summary, see <www.reliefweb.int>.

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس دولة أفغانستان الإسلامية من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

إنني قلق للغاية لورود تقارير تُفيد بأن الاستعدادات من أجل شن هجوم عسكري جارية من قبل الجانبين المشتركين في الصراع المسلح في أفغانستان، رغم النداءات المتكررة بوقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. فالصراعات المسلحة تؤدي على الدوام إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتنزل معاناة جسيمة بالمدنيين، ولاسيما النساء والأطفال. كما تُسفر هذه الانتهاكات عن مسؤولية جنائية دولية بالنسبة لأولئك المسؤولين عن هذه الانتهاكات وتزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

وكما تذكرون، فقد ناديت في الرسالة التي وجهتها إلى الجانبين كليهما في عام ١٩٩٩ بضبط النفس وحثثتهما على تجنب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وإنزال المعاناة بالمدنيين، ولاسيما النساء والأطفال.

وما برح الأمين العام للأمم المتحدة يساوره قلق بالغ لأن المدنيين لا يزالون يُستهدفون عمدا في مختلف مناطق جبهة القتال في أفغانستان؛ وشجب القصف العشوائي بالقنابل في وادي بنجه شير في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الذي أسفر عن موت ثمانية مدنيين وكان له مضاعفات رهيبة بالنسبة للمدنيين والمشردين داخليا في المنطقة.

وقد أعرب رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عن قلقه العميق للتقارير التي تفيد بأن كلا طرفي الصراع في أفغانستان يحضّران لتجديد القتال على نطاق واسع، وذَكَّر بطلبات المجلس المتكررة بأن يكف الطرفان الأفغانيان عن القتال.

وشجبت لجنة حقوق الإنسان بشدة، في قرارها المتخذ في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، أعمال القتل الجماعي وانتهاكات حقوق الإنسان المنظمة ضد المدنيين والأشخاص المحرومين من الحرية لأسباب تتعلق بالصراع المسلح. وحثت اللجنة جميع الأطراف الأفغانية على وقف الأعمال القتالية فورا وإعادة التأكيد علانية على التزامها بحقوق الإنسان والمبادئ الدولية والاعتراف بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها وتعزيزها.

إنني أناشد كلا الطرفين في أفغانستان أن يدركا النواحي المثيرة للقلق المذكورة أعلاه وأن يحجما عن استئناف الصراع المسلح، وفي جميع الأحوال، أن يتجنبا أنواع الانتهاكات التي اتصفت بها عمليات الهجوم السابقة. كما أناشدكم وأناشد الآخرين الذين هم في موقع السلطة والمسؤولية اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان حياة المدنيين وسلامتهم والسعي إلى إيجاد حل للصراع بالوسائل السلمية.

(توقيع) كمال حسين
المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني
بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان